دور كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في الحد من مشكلة البطالة للخريجين، تصور مقترح: نموذج مشروع التخرج البديل*

د. فتح الله غانم**

* تاريخ التسليم: ٢٠١٣/٤/٢٧م ، تاريخ القبول: ٢٠١٣/٨/٢٨م.
** أستاذ مشارك/ كلية العلوم الإدارية والاقتصادية/ فرع جنين/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

ركز هذا البحث على دور كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في الحد من مشكلة البطالة بين الخريجين من خلال عرض نموذج مشروع التخرج لطلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية بهدف تشجيع ريادة المشروعات الصغيرة بإمكانات ذاتية للحد من مشكلة البطالة في فلسطين، نظراً لتفاقم نسبة العاطلين عن العمل من المتعلمين الخريجين بدرجة الباكالويوس، وكذلك تجميد عملية التوظيف في المؤسسات الحكومية، ومحدودية القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني.حيث جُمعت بيانات هذا البحث بالاعتماد على تجارب عربية وتجارب أجنبية، وبعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث، وتجربة الباحث في أثناء مرحلة الدراسة الجامعية الأولى طالباً، وتجربتة في أثناء التدريس في جامعة القدس المفتوحة مدرساً.وكذلك بعض مؤشرات التعليم العالي الفلسطيني. بيَّن البحث واقع التعليم العالي في فلسطين، وعدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية عامة، والخريجين من كليات العلوم الإدارية والاقتصادية خاصة، كما بين هذا البحث تجربة إمكانية تعلم طلبة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة إقامة مشروع ربحي صغير، بإمكانات بسيطة متاحة، وبالتالي إمكانية إتاحة فرص التوظيف الذاتي بعد التخرج بدلا من الوضع في قائمة العاطلين عن العمل، كبديل عن مشروع التخرج دون أن ينقص ذلك من مهارة البحث العلمي للطلبة.وبخاصة أن إقامة المشروع من قبل أفراد مؤهلين علميا يختلف عن إقامة مشروع من قبل أفراد تنقصهم المعرفة العلمية.كما بين البحث آلية العمل وفقا للنموذج البديل وآلية رصد علامة الطلبة في المحصلة النهائية.وخرج البحث بمجموعة توصيات من قسمين كان من أهمها في القسم الأول: العمل على تطبيق هذا النموذج في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية، ثم عقد ورشة عمل تقويمية لعمداء البحث العلمي وعمداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية لمناقشة هذه الفكرة وتقويمها.وفي القسم الثاني يقترح الباحث على الجهات المعنية في دولة فلسطين تعيين أب شرعي يتولى قطاع المشروعات الصغيرة في فلسطين، سواء أعدها طلبة الجامعات أم بقية أفراد المجتمع لما للمشاريع الصغيرة من فوائد كثيرة، هذا فضلا عن دورها في المساهمة في حل مشكلات كثيرة تعجز كثير من الدول إيجاد حلول لها ومنها دولة فلسطين.

The Role of Business Administration Colleges in Higher Education Institutes in Reducing Graduates' Unemployment: Alternative Graduation Project Model

Abstract:

This research paper has focused on the role of the Administrative and Economic Sciences colleges in Palestinian higher education institutions in minimizing the unemployment problem among graduates by proposing a new model for graduation project for students of the Administrative and Economic Sciences colleges in order to encourage entrepreneurship small business projects to reduce the problem of unemployment in Palestine, due to the increasing ratio of unemployment among Bachelor graduates degrees, where as Government has freeze the recruitment process, and the limited capacity of the Palestinian labor market.Data was collected in this research based on the experiences of Arab and foreign experiments and some of the studies related to the subject matter, and the experience of the researcher during his study in the undergraduate as a student, and his experience while teaching at Al-Quds Open University as a teacher.As well as some indicators of Higher Education figures.The research figured out the reality of Palestine higher education system and the number of graduates from the Palestinian universities in general, and graduates from the Administrative and Economic Sciences colleges in particular, as well as presenting the experience of students learning this new model from the Administrative and Economic Sciences colleges at Al-Quds Open University in setting up a profitable small business project in a simple way and thus the possibility of providing Self-employment opportunities after graduation rather than be listed in the unemployed list, as a substitute for the graduation project without missing the skills of scientific research methodology for students.As establishing a project by qualified people differs from those they lack such qualifications. The research illustrated the mechanism of implementing this new alternative model in parallel with the mechanism of evaluating the students in the final grade.The most recommendations was: local universities should hold a workshop for Deans of scientific research and Deans of the Administrative and Economic Sciences colleges to discuss this idea, and evaluate it.Secondly the State of Palestine should appoint a legitimate father of the small enterprise sector in Palestine, whether prepared by university students and/ or the rest of the society, as small business projects have many benefits in solving huge problems.

مقدمة:

تسعى جميع دول العالم بالاهتمام بمخرجات التعليم العالي، كهدف رئيس تسعى إلي تحقيقه المؤسسات التعليمية تبعا لهدفها التي أنشئت من أجلها، ويجني ثمارها قطاع سوق العمل، وفي إطار التعليم العالي تعمل الكليات باختلاف التخصصات على تأهيل الطلبة بالدرجة اللازمة وإعدادهم الجيد، الذي يمكنهم لاحقاً من مواصلة التنمية في المجتمع الذي ينتمون له، ومع التطور الذي يشهده قطاع التعليم، ومدى الاستفادة من مخرجاته، بات جلياً الاهتمام بعنصر سوق العمل الذي بدأ يعطي بعداً جديداً للتعليم كاتجاه عالمي ضمن ما يسمى بمعايير الجودة الشاملة – ضمان جودة التعليم والتطوير المستمر.وتعد قيمة التعليم العالي وجودته في مقدرة مجموعة من الخصائص والمميزات المتعلقة بالمنتج التعليمي على تلبية متطلبات كل من: الطالب، وسوق العمل والمجتمع، والجهات الداخلية والخارجية المنتفعة بهذا التعليم كافة (الجسر، ٢٠٠٤) .

كون التعليم بالمفهوم الاقتصادي هو نوع من الاستثمار الذي يؤتي ثماره بعد فترة زمنية معينة، وذلك فيما يمكن تسميته بمخرجات العملية التعليمية، التي يفترض فيها أن تلبي احتياجات المجتمع كافة في شتى التخصصات، وهذا يعني بالعرف الاقتصادي عند الاقتصاديين على تسميته بالاستثمار في رأس المال البشري، كون العنصر البشري نوعاً من الموارد الثمينة التي تحتاج إلى إدارة حكيمة مثل أي موارد أخرى نادرة، وذات وظائف متعددة كتوظيف الموارد البشرية، وتنميتها (الصانع، ٢٠٠٣) .

وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية التخطيط للتعليم العالي بهدف التعرف إلى العلاقة التي تربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل، الأمر الذي يحتم على مؤسسات التعليم العالي إدخال آليات جديدة على مناهجها، لتتوافق وحاجات سوق العمل في إعداد الطلاب للعمل في المؤسسات والشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وتأهيلهم كرياديين يعتمدون على أنفسهم في التشغيل الذاتي تمشياً مع احتياجات سوق العمل، وقد أظهرت نتائج غالبية تلك الدراسات وجود فجوة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، لغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم الجامعي والقوى البشرية ومتطلبات مشاريع التنمية وأهدافها (Herman.& Herman, 2001) .

وتحظى مشكلة الخريجين، وبخاصة فئة العاطلين عن العمل، بالاهتمام الكبير لدى الحكومات باختلاف أجناسها، وتعمل جادة على إيجاد حلول لها كأولوية من أولوياتها،

وبخاصة ما تشهده فلسطين من مشكلة تزايد مستمر في أعداد الخريجين، وأثر ذلك على تفاقم مشكلة البطالة في وقت يشهد جموداً في عملية التوظيف في مؤسسات القطاع الحكومي الفلسطيني.وبما أن العنصر البشري المؤهل يمثل ركيزة أساسة لأي عملية تنمية، لمساهمته بشكل فاعل في النهضة التنموية، حيث تشكل النخب المتعلمة أساساً لعملية التطور في المجتمعات، لذا ستبقى المشروعات الصغيرة سواء بالدول المتقدمة أم بالدول النامية هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة، والأكثر توظيفا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل.وصاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية.والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية، والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها.كما أنها توافر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة. (Dhillon and Yousef, 2009) حيث بلغ إجمالي الواردات من السلع لعام ٢٠١٢ حوالي ٤،٦٩٧,٤ مليون دولار أمريكي، فيما وصلت إلى ٤،٣٧٣,٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١١ بزيادة ٧,٤٪.ووصلت الصادرات في العام ٢٠١٢ من السلع حوالي ٧٨٢,٤ مليون دولار أمريكي، وكان الارتفاع بنسبة ٤,٩٪ من الصادرات في عام ٢٠١١، التي وصلت إلى ٧٤٥,٧ مليون دولار أمريكي، وهذا مؤشر خطير عند مقارنة الواردات بالصادرات حوالي ٨٣٪ واردات مقابل حوالي ١٧٪ صادرات. (الإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣)

وفي دراسة قام بها البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب افريقيا The MENA Region عام ٢٠٠٧ حول ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية، اتَّضح أنها بحاجة إلى تدبير ٨٠ مليون فرصة عمل خلال العشرين عاما القادمة، (World Bank 2007) وهي فرص عمل سوف تكلف ١٠٦ مليار دولار سنويا، أو ٢١٢٠ مليار دولار خلال العشرين عاماً، ما من شك في أن هذا الرقم ضخم جداً، ومن الصعب تدبيره، والذي وفقا للدراسة ككلف الدول المصدرة للنفط ٦,٩٪ من الناتج المحلي سنويا. (Estache & Ilhem Sal-amon.2013)

فالريادة تقود إلى ابتكار منتجات جديدة أو طرق إنتاج جديدة، وفتح أسواق جديدة، أو اكتشاف مصدر للمواد أو حتى تنظيم جديد للصناعة، فهي عملية متواصلة للابتكار والتجديد، وهذا يقود إلى تحريك التنمية الاقتصادية وتطويرها.من هنا تعدّ المشاريع الصغيرة ذات دور بارز وفعال مهمّ في رفع مستوى الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تنوع الإنتاج، وزيادة القدرة على المنافسة، ونقل نوعي للتكنولوجيا. علما بأن المشروعات الصغيرة تمثل العمود الفقري للاقتصاد القومي وبخاصة في الدول النامية.فهي مصدر لتوليد الناتج القومي، حيث أثبتت تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة

أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحور الأساس في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات وخلق مناصب جديدة للأيدي العاملة، إذ تساهم المشروعات الصغيرة على المستوى العالمي بحوالي ٣٠٪ من الصادرات، و١٠٪ من الاستثمارات الأجنبية (OECD 2006a) .هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى فنجد أن نسبة المساهمة في استراليا ٨٪ (Ergas and Orr 2007) ، و١٩٪ في ماليزيا (NSDC, 2007) ، وفي الباكستان ٢٥٪ (SMEDA 2007) ، وفي الهند ٣٠٪ (MSME 2010a) ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠٪، (USITC 2010) ، والنسبة الكبرى في الصين إذ تصل المساهمة إلى حوالي ٦٨٪ (Hall 2007) .، وأكثر من ثلثي المشاريع الصغيرة في سنغافورة أو ٦٩٪ عبارة عن مشاريع لها نشاطات تصديرية في السوق العالمي، (Fernandez 2010) ، مقابل ٤٤٪ في الدول الأوروبية، مقارنة بالمشاريع الصغيرة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، على الرغم من اختلاف معايير تعريف تلك المشاريع من دولة لأخرى من حيث عدد العمال في كل مشروع، رأس المال المستثمر، حجم المبيعات وغيرها من المعايير. (EIM 2010a)

مشكلة الدراسة:

في ضوء الارتفاع الكبير لأعداد الخريجين في الجامعات الفلسطينية بشكل عام، وتفاقم نسبة العاطلين عن العمل وبخاصة في المجتمع الفلسطيني، تطرح مشكلة الدراسة في مدى قدرة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية في المساهمة في الحد من مشكلة البطالة عند خريجيها من خلال اقتراح نموذج مشروع التخرج البديل لطلبة هذه الكلية.

أسئلة الدراسة:

١. ما أوجه القصور في نموذج مشروع التخرج التقليدي لطلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية؟

٢. ما النموذج البديل المقترح لمشروع التخرج لدى طلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية؟

أهمية البحث:

تؤدي المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً في اقتصاد الدول، لما لها من دور في دعم الاقتصاد وفي الناتج القومي، وفي تشغيل النسبة الكبرى من قوى العمل، **وبالتالي يكتسب هذا البحث أهميته من:**

- ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

- الحاجة إلى وجود آليات لمتابعة الخريجين بعد تخرجهم.
- أهمية المشاريع الصغيرة في الناتج القومي، وتوفير منتجات وطنية وتوفير فرص عمل جديدة.
- حاجة فلسطين إلى تعزيز المشاريع الصغيرة.

الافتراضات:

انبثق هذا البحث من الافتراضات الآتية:

- القدرة الاستيعابية للسوق المحلي غير قادرة على استيعاب خريجي طلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية من الجامعات الفلسطينية.
- صعوبة و/أو استحالة إغلاق أو تجميد بعض تخصصات كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية.
- الارتفاع المتزايد في نسبة العاطلين عن العمل من خريجي كليات العلوم الإدارية والاقتصادية.
- فشل بعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة في سوق العمل الفلسطيني، بسبب نقص الخبرة العلمية عند بعض روادها.
- حاجة فلسطين للمشاريع الاقتصادية الصغيرة التنمويه، التي تشكل ما نسبته حوالي ٤٠٪ من الناتج القومي في بعض الدول الأجنبية.
- قدرة خريجي كليات العلوم الإدارية والاقتصادية على الإبداع والريادة في المشروعات الصغيرة نظرا لمؤهلاتهم العلمية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث في حال تطبيق النموذج المقترح لمشروع التخرج لطلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية **إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:**

- خلق جيل ريادي من خريجي كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية.
- تمكين خريجي كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية من الاعتماد على أنفسهم بعد التخرج من خلال التوظيف الذاتي.

♦ المساهمة في الحد من مشكلة البطالة بين الخريجين من طلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية.

♦ خلق فرص عمل جديدة.

♦ دعم التنمية الاقتصادية.

طريقة البحث:

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بهدف جمع البيانات من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة في مجال هذه الدراسة وتحليلها والتعقيب عليها، كما استعان بالتجربة التي خاضها الباحث في جامعة القدس المفتوحة في مشروع التخرج البديل.

من هنا سوف يتناول البحث دور كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية في المساهمة في الحد من مشكلة البطالة للخريجين من خلال عرض بعض التجارب العالمية والعربية وتجربة الباحث في أثناء الدراسة الجامعية الأولى طالباً، وتجربته مشرفاً أكاديمياً، وفي مساهمتها في تعزيز مفهوم المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية عامة، وفي التوظيف الذاتي خاصة، ومن أجل ذلك فقد تم استعراض واقع التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية في ضوء إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني، والكتاب السنوي لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، حيث تم التعرف إلى تحديد المشكلة التي تواجه الخريجين بعد تخرجهم، كنتيجة لازدياد عدد الخريجين، وازدياد عدد العاطلين عن العمل، وعدم قدرة السوق المحلية استيعاب الكم الهائل من أعداد الطلبة الخريجين.

بعض التجارب العربية والأجنبية في المشاريع الصغيرة:

التجارب الأجنبية:

في دراسة حول **أثر قطاع المشاريع الصغيرة في التوظيف والدخل في ناميبيا**، قامت بها جهات حكومية نظراً لما لأسواق العولمة من استمرار في إتاحة الفرص للمشروعات الصغيرة، تبيَّن أن بإمكان المشاريع الصغيرة زيادة الدخل والحد من مشكلة البطالة المتفاقمة بسبب محدودية فرص التوظيف في ناميبيا، التي– وفقاً للدراسة– تصل نسبة العاطلين عن العمل من ٣٠–٤٠٪ من مجمل قوى العمل الرسمي.في ظل تطور نمو طفيف في عملية التوظيف الرسمي تصل إلى ١,٥٪ سنوياً.ناهيك عن وجود ٤٠٪ من مجمل عدد طلبة المدارس الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ممن يتركون دراستهم بسبب ظروف

اقتصادية سيئة، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة لدى هذه الفئة العمرية.وبيَّنت الدراسة أن السبب الرئيس لهذا العدد الكبير من العاطلين عن العمل يعود لسببين هما: نقص في البنية التحتية للصناعة في البلد، ونقص ملحوظ في فرص الدخول للعمل في قطاع المناجم المعدنية.ولهذا كان من توصيات هذه الدراسة تشجيع الاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة للمستثمر المحلي و/أو الأجنبي من خلال وضع برامج تحفيزية، كتسهيل إجراءات التسجيل ومنح إجازات ضريبية تصل إلى سبع سنوات، كما فوَّض اتحاد التجارة النامیبية واتحاد قطاع العاملين تولي هذا القطاع وتسيير أحواله (JCC, 2002) .

وفي دراسة أخرى لباحثة استرالية «**تريسا أرنولد**» **(Teresa Arnold, 1998)** ، حول أثر المشروعات الصغيرة في التوظيف الذاتي، اتَّضح من تصنيف المشروعات الصغيرة في استراليا، أنها تضم ثلاثة أصناف هي: المشاريع الخدمية الصغيرة التي يصل عدد العاملين فيها من ١ إلى ٢٠ عاملا، والمشاريع الصناعية الصغيرة التي يصل عدد العامين فيها من ٢٠ إلى ١٠٠ عامل، والمشاريع الزراعية الصغيرة التي تبلغ قيمتها من ٢٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكي.ووفقا لإحصاءات الجهاز الاحصائي الاسترالي عام ١٩٩٧ فإن المشروعات الصغيرة تشكل ٩٧٪ من مجمل المشاريع الخاصة، وتشكل هذه النسبة ٧٨٩٠٠٠ مشروع صغير يوظف ٢,٧ مليون عامل في استراليا، بمتوسط ٣,٤ عامل لكل مشروع (Teresa, 1998) .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً **لإحصاءات مكتب دعم إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية – آذار ٢٠٠١**، فإن نصف عدد العاملين في القطاع الخاص يعملون في المشاريع الصغيرة التي يبلغ عدد العاملين فيها أقل من ٥٠٠ عامل، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (١)

عدد الوظائف والنسب المئوية وفقا لحجم المشروع في الولايات المتحدة الأمريكية

حجم المشروع/ عدد العاملين	عدد الوظائف	النسبة المئوية
من ١ – ٩ عاملين	١٢،٣٢٨،٠٩٤	١١,٠٠
من ١٠ – ٩٩ عامل	٢٨،٦٤٤،٩٨٨	٢٥,٠٠
من ١٠٠ – ٤٩٩ عامل	١٦،٤١٠،٣٦٧	١٤,٠٠
من ٥٠٠ – ٢٤٩٩ عامل	١٣،٨٠٠،٤٩٢	١٢,٠٠
أكثر من ٢٥٠٠ عامل	٤٣،٨٧٧،٢٤٣	٣٨,٠٠
المجموع	١١٥،٠٦١،١٨٤	١٠٠,٠٠

إذا ما نظرنا للفئة الأولى من الجدول التي تبين المشاريع الصغيرة التي عدد عامليها يقل عن ١٠ عمال، لوجدنا أنها تشكل نسبة ١١٪ من عدد العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية، يعملون في حوالي ١،٣٦٩،٧٨٨,٢ مشروع صغير.وأن المشاريع الصغيرة بشكل عام تعدّ محركاً رئيساً في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن ٧٥٪ من مجمل الوظائف الجديدة (موقع frbatlanta.org, 2011) .

ومن جهة اخرى نجد في أندونيسيا، التي تعدّ البطالة هي مصدر القلق الأكبر فيها، حيث يرتفع معدل الزيادة السكانية والقوى العاملة بوجه عام.أن انخفاض معدلات النمو للمشاريع الكبيرة يحول دون تمكين هذه الصناعات من استيعاب القوى العاملة المتزايدة، في الوقت الذي أصبح القطاع الزراعي أيضا غير قادر على خلق فرص عمل كافية.**لذلك اتخذت اندونيسيا بعض السياسات لتطوير المنشآت الصغيرة، منها**:

- تحسين قدرة هذه المنشآت في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الزراعية وبيوت التجارة.
- زيادة وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية.
- توفير التمويل لهذه المشاريع.
- تقوية الإمكانات الإدارية والتنظيمية.
- تقوية شبكات العمل والشراكة.

وفي إنجلترا، يعدّ النظام البريطاني (إنجلترا فقط) واحداً من أعرق الأنظمة التعليمية والتدريبية القائمة على أساس التلمذة المهنية (التدريب المزدوج) والمعايير المهنية المحدّدة، التي يشارك في وضعها واعتمادها جميع الشركاء الاجتماعيين.ويعمل هذا النظام بصورة ملاصقة لاحتياجات سوق العمل الآنية والمستقبلية.ومسارات التطوّر والترقّي (Progression Roots) التي تمتاز بالوضوح والترتيب التراكمي، إذ إن مستويات التأهيل منبثقة أساساً عن مستويات المهن في سوق العمل، وبالتالي تناغم مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل (الصوص، ٢٠١٠) .

التجارب العربية:

بينت الدراسات والأبحاث في هذا المجال الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد القومي (**العلوي، ٢٠١١ موقع انترنت**) ، وفي تحقيق الرفاهة والازدهار، وفي توفير سبل العمل المنتج للمواطنين، ومن بعد في التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

ففي دراسة لباحث أردني، يقول: «إذا كانت المشروعات الكبيرة تؤدي دوراً قيادياً ورائداً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، فإن مشاركة المشروعات الصغيرة تساهم في توفير فرص العمل، والقضاء على البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق استيعاب أكبر نسبة من القوى العاملة، وفي تحسين مستوى الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، هذا فضلا عن دورها في إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار».ففي الأردن تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً بارزا في الاقتصاد الأردني، فهي تستوعب ٣٥٪ من قوة العمل في الأردن، وتساهم بحوالي ٣٠٪ من مجمل الإنتاج المحلي الصناعي، حيث تنتج حوالي ٢٠٪ من مجمل الصادرات الصناعية وفقا لبيانات عام ٢٠٠٢.وهي صناعات تحويلية بغالبيتها، توجه لتلبية الطلب المحلي، مما يقلل من مشكلات التسويق الخارجي وكلفته، وذات قدرة متميزة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية، مما يمكنها من استيعاب العمالة المحلية (بدر، ٢٠٠٣) .

وفي دولة الكويت حديثاً، الدولة الغنية بإنتاج النفط، وباستيعابها لعدد كبير من العمالة الخارجية، وبأمر من أمير الكويت فُتح تخصص جديد باسم الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة في جامعة الكويت، يهدف إلى تخريج جيل ريادي يعتمد على نفسه في العمل من خلال التوظيف الذاتي.**كما بذلت الكويت العديد من الجهود، لدعم المنشآت الصغيرة منها**:

- إنشاء الشركة الكويتية لتقوية المنشآت الصغيرة عام ١٩٩٧، حيث مولت الشركة ٥١ مشروعاً حتى عام ٢٠٠٢ م في مختلف القطاعات برؤوس أموال قدرها ١٠،٥ مليون دينار كويتي.

- إصدار قانون عام ١٩٩٨ م بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي بقيمة ٥٠ مليون دينار، ولمدة ٢٠ عاماً بهدف دعم تمويل النشاط الحرفي، والمشاريع الصغيرة الكويتية.

- عملت الهيئة العامة للصناعة على تعريف الصناعة الصغيرة، وفي ضوء هذا التعريف حددت مجموعة من المزايا التي يمكن منحها لهذا النوع من المنشآت.وقد ضمت هذه الهيئة العديد من الوحدات التنظيمية التي تُعنى بالصناعة مثل قسم الدعم الصناعي والترويج والإعلام، وقسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية التي تتبع إدارة الترويج والدعم الصناعي (ماس، ٢٠٠٦) .

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة.كما أنها تمثل المستوعب الأساس للعمالة، وتساهم

بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار.ففي المتوسط تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٠٪ من المنشآت في بلدان العالم المتقدم والنامي.فعلى سبيل المثال توضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المنشآت الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل ٩٥٪ في مصر و٤٢٪ في تونس و٥٠٪ في المغرب.وتوضح البيانات المتاحة أن الأمر لا يختلف كثيراً في سائر دول العالم.وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء تعي أهمية الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها.وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح، التي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية، وذلك لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعانى في الأغلب من مشكلات تختلف في طبيعتها عن تلك المشكلات التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم.وقد أوضحت الأدبيات أن هناك ثلاث مشكلات رئيسية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. (Galling, 2001)

- مشكلات متعلقة بصغر الحجم: التي تمنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي تتمتع بها أمثالها من المنشآت الكبيرة.

- مشكلات متعلقة بصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج: فالمنشآت الكبيرة قد يكون لها فرص نفاذ أفضل لأسواق المدخلات والائتمان والعمالة والبنية المعلوماتية والتكنولوجيا مقارنة بالحال بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.والسبب في هذا أن موردي مدخلات الإنتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر وأرخص، وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- مشكلات متعلقة بالتحيز في السياسات الحكومية: في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية نجد أن سياسات الحكومة متحيزة لصالح المنشآت الكبيرة.وأن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة تميز المنشآت الكبيرة.ومع وجود بيروقراطية غير كفء نجد أن تكلفة المعاملات تزداد بشكل كبير، مما يعني أن المنشآت الكبيرة فقط هي القادرة على التعامل مع مثل هذه التكلفة.

كل ذلك دفع القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتخصص في أنشطة اقتصادية معينة تستطيع التغلب على العديد من المشكلات السابق ذكرها، والتمتع بمرونة كافية، وقدرة على تعظيم الاستفادة من مزايا حجمها الصغير (Gallina, 2001) .

وفي السودان خصص البنك الصناعي إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة، وأنشأ شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشاريع، إضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج.وقام

بنك فيصل الإسلامي السوداني بتقديم امتيازات للصناعات الصغيرة؛ منها تخصيص فرع لتمويلها بأقساط مريحة وضمانات ميسرة، مع قبول الضمانات الشخصية، وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجاناً، وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع، وتوزع نمط التمويل به بين ٨٨٪ للتمويل بالمرابحة و١٢٪ للتمويل بالمشاركة (الصوص، ٢٠١٠).

وفي الواقع الفلسطيني أجرى **الأيوبي** دراسة حول ملاءمة خريجي التعليم العالي الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات العالمية، بعنوان: «التعليم الفلسطيني في بيئة متغيرة الدراسة الجديدة للجامعات في القرن الواحد والعشرين».وقد تمحورت الدراسة حول: "مدى ملاءمة خريجي التعليم العالي الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات العالمية، وكان الهدف الرئيس من الدراسة الوقوف على التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين، وأثر ذلك على سوق العمل.وكانت أهم النتائج التي خلص إليها الباحث، وجود ثلاثة عشر تحديا تواجه التعليم العالي، كان أهمها توسع الجامعات في قبول أعداد كبيرة من الطلبة يفوق إمكاناتها دون الحاجة الفعلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل، وحول التوصيات المقترحة لتنمية التعليم العالي وتطويره بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل، اقترح الأيوبي إعادة هيكلية البرامج الأكاديمية في الجامعات والكليات من خلال تطوير الأساليب المعتمدة في التدريس، وتزويد الطلبة بالعديد من المهارات اللغوية، ومهارات استخدام الحاسوب، والعديد من المهارات التي تعدّ من الإجراءات التي يعتمد عليها في زيادة درجة المواءمة بين العرض من الخريجين ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية. (الأيوبي، ٢٠١٠)

وفي دراسة مشابهة (**الزعنون واشتية، ٢٠١١**) حول: «البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية عام ٢٠١١" ركزت الدراسة على مشكلة التزايد المستمر والمتنامي في أعداد الخريجين، نتيجة لتزايد الطلب على الجامعات ومعدلات الالتحاق والتوسع الأفقي والعمودي في الجامعات، والتزايد المستمر في أعداد الجامعات، وفي المقابل ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الخريجين لأسباب عدة.وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة بطالة الخريجين، واستمرار معدلات البطالة بالارتفاع، وازدياد أعداد الخريجين والإقبال على التعليم من الجنسين بمعدلات مرتفعة.وحول الآفاق المستقبلية للعلاقة بين سوق العمل وخريجي الجامعات، أوصى الباحثان ببعض المقترحات، كان أهمها تجميد بعض التخصصات التي لا ترتبط باحتياجات المجتمع، والتركيز على المهارات الأساسة التي يتطلبها سوق العمل مثل مهارة اللغة الإنجليزية، ومهارات الحاسوب، والاتصال وكتابة التقارير، وقد أوصى الباحثان بتضافر جهود

الجميع، لردم الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وذلك بدءا بالجامعات الفلسطينية التي تقع عليها مسؤولية تعديل المناهج والتخصصات لتكون أكثر مواءمة مع سوق العمل، وثانياً بوزارة التربية والتعليم العالي التي يقع على عاتقها تقديم الدعم المالي والفني للتخصصات المطلوبة، وتشجيع الطلبة على الالتحاق ببرامج التدريب، وثالثاً مسؤولية القطاع الخاص الذي يقع عليه مسؤولية تقديم الدعم الفني والاستشارات للجامعات، ورابعاً وزارة العمل التي يقع عليها مسؤولية توفير قاعدة بيانات عن سوق العمل واحتياجاته وتقديمها لمؤسسات التعليم العالي، وأخيراً مسؤولية الحكومة التي يقع عليها العديد من المسؤوليات أهمها رسم سياسة طويلة الأمد في تطوير العملية التعليمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.

دراسة (**سويلم**، ٢٠٠٥) التي استعرض فيها الملامح الرئيسة لنظام التعليم وعلاقته بسوق العمل الفلسطيني، ووصف سمات العمالة الفلسطينية في سوق العمل.وأوضح أن البطالة بلغت في صفوف الخريجين حوالي ٢٤,٥، بواقع ٥٤٪ في الضفة الغربية و٤٦٪ في قطاع غزة، كما لوحظ تركز البطالة على الفئة العمرية ٢٠ إلى ٣٠ سنة، وأن المعدلات الأعلى للبطالة إنما يعاني منها الخريجون الجدد، التي بلغت أكثر من ٦٣٪ في الضفة وغزة.كما وجد أن نسبة العاطلين عن العمل من خريجي العلوم الإنسانية والإدارية والتجارية تزيد على ٥٦٪ في الضفة الغربية، فيما تبلغ هذه النسبة ٧٨٪ في قطاع غزة، علماً بان نسبة البطالة لا تتجاوز ١٠٪ في التخصصات الهندسية والطبية والصحية والثقافة والإعلام والدراسات الإسلامية.

وتوصلت دراسة (**الترتوري**، ٢٠٠٩) إلى ضرورة ربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل في الأردن والاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية عن العمالة المادية والبشرية وتوفير الكفاية والفعالية لذلك، بحيث تكون مخرجات التعليم العالي ضمن خطط مسبقة تلبي احتياجات المجتمع الأردني من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، والتجارب التي تناولت مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي العربي بشكل عام، وكذلك الدراسات التي تناولت مخرجات التعليم العالي الفلسطيني بشكل خاص، أن جميع الدول التي سبق ذكرها، سواء كانت دولاً نامية أم دول متقدمة، تعاني من مشكلة البطالة، ومن هنا تؤمن هذه الدول إيماناً قوياً بأن المشروعات الصغيرة، تعمل على محاربة الفقر، والحد من مشكلة، البطالة وزيادة الإنتاجية

كونها تشكل مجالاً حيوياً لروح المبادرة، واستغلال الموارد الأولية المحلية، وإعادة توزيع الدخل.فهي تعمل في النهاية على دعم الاقتصاد القومي وتحقيق الرفاهة والازدهار، وتوفير سبل العمل المنتج للمواطنين، ومن بعد في التنمية الاقتصادية بشكل عام.فكل هذا يبين جلياً المحاولات الجادة التي تبذل بهدف تحسين مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والمجتمع، إلا أن مظاهر قلة المواءمة مازالت قائمة وتظهر جلياً في ازدياد نسب البطالة بين الخريجين، وفي نقص القوى العاملة المؤهلة في عدد من التخصصات، بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني والعربي عامة، ركزت على تزايد أعداد الطلاب خلال السنوات الماضية من خلال منح التراخيص للجامعات، أي أنها ركزت على الكم، وعلى عنصر الإتاحة في التعليم العالي للجميع، الذي جاء على حساب الجودة والنوعية.ولهذا كان لابد لمؤسسات التعليم العالي العربي أن تطبق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي حتى تضمن تطوير برامجها التعليمية، لتواكب تقدم العصر، ومتطلباته بإنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تكون مسؤولة عن وضع المعايير والمفاهيم لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي ليلبي حاجة المجتمع واحتياجات السوق.

وفي فلسطين وكون الشعب الفلسطيني تنقصه البنية التحتية الصناعية للإنتاج، وذلك لما للاحتلال من دور في جعل هذا الشعب مستهلكاً يعتمد على الغير في سد حاجاته الصناعية في كثير من السلع، والاكتفاء باعتماده على الخدمات، تأتي البداية في الانطلاق نحو تفعيل ووضع برامج تحفيزية ووضعها لخدمة المشاريع الصغيرة، التي تعدّ نواة للمشروعات الكبيرة.والمشروع سواء كان صغير الحجم أم كبير الحجم، بحاجة لخبرة وإدارة من قبل أفراد متعلمين لديهم القدرة على تنظيم وإدارة مثل هذه المشروعات، ولنضحد المقولة الشائعة التي كنا نسمعها من الآباء والأجداد التي تقول: "من لم يفلح في التعليم يذهب ليتعلم حرفة ما" حيث إن الحرفة لها أسس ومبادئ، فإن كان من يتعلمها ذا كفاءة ولديه المقدرة العلمية سيتقنها ويبدع بها، وأكبر مثال على ذلك ما من أحد ينكر أن اليابان كانت دولة مهزومة تعاني من مشكلات اقتصادية جمة لما لحق بها من خسائر وتدمير للبنية التحتية للاقتصاد في أثناء الحرب العالمية الثانية، وبفعل تشجيعها للمشاريع الصغيرة والعمل ضمن الفريق الواحد، أصبحت دولة عملاقة اقتصادية.

من هنا، ونظراً للازدياد السريع في معدل البطالة لدى خريجي المعاهد والجامعات المحلية الفلسطينية بسبب عدم قدرة السوق المحلي و/أو الخارجي على استيعاب هؤلاء الخريجين، وتجميد التوظيف في مؤسسات القطاع العام، فقد تم استعراض واقع التعليم الجامعي في فلسطين.

واقع التعليم الجامعي في فلسطين:

بعض الدراسات وورشات العمل والندوات تعقد بين الحين والآخر من قبل وزارة التربية والتعليم العالي وبعض الجامعات والمؤسسات الأخرى حول مدى توافق حاجة سوق العمل لمخرجات المؤسسات التعليمية في فلسطين، فعلى سبيل المثال لا للحصر وفقا للدليل الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني ٢٠١١ يوجد في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية (٢٨٤٨١) طالب وطالبة، فكم من هؤلاء سيتم توظيفهم وفقا لاحتياجات سوق العمل، ناهيك عن عدد الخريجين من الجامعات العربية والأجنبية التي تخرج طلبة فلسطينيين.

ولكن إذا ما أخذنا في الحسبان عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الذي يشكل وفقا لإحصائية وزارة التعليم العالي ما نسبته ٥٦,١٥٪ من عدد الطلبة في جميع مؤسسات التعليم العالي (الجدول ٢) ، ووفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٠/٢٠١١ ارتفع هذا الرقم من ٥٦,١٥٪ ليصبح ٧٠٪، فيما لو أمعنا النظر في (الجدول ٢) و (الجدول ٣) الآتيين لوجدنا أن كليات العلوم الإدارية والاقتصادية تستحوذ على نصيب الأسد من عدد الطلبة الكلي في الجامعات الفلسطينية وفقا لإحصاءات العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ والعام الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١، بواقع ٢٨٤٨١ طالبا وطالبة يدرسون تخصصات هذه الكلية، منهم حوالي ٤٧٪ منهم من جامعة القدس المفتوحة، والباقي أي حوالي ٥٣٪ من الجامعات الفلسطينية الأخرى (الدليل الإحصائي السنوي، ٢٠١٠/٢٠١١).

الجدول (٢)

عدد طلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية العام الأكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤

اسم الجامعة	ذكور	إناث	مجموع
القدس المفتوحة	٧٣٦٧	٣١٩٦	١٠٥٦٣
القدس	٢٥٣	١٦١	٤١٤
بيت لحم	٢٣٦	٢١٨	٤٥٤
الخليل	٨٧	٩٦	١٨٣
بولتكنك	٩٨	٧٦	١٧٤
بيرزيت	٣٤٩	٢٩٤	٦٤٣

اسم الجامعة	ذكور	إناث	مجموع
النجاح	٥٤٤	٣٣٨	٨٨٢
الامريكية	٨٥٠	٢٠٣	١٠٥٣
الأزهر	١٢٩٨	٣٥٠	١٦٤٨
الاسلامية	٣٦٩	١٧٢	٥٤١
الأقصى	–	–	–
المجموع	١١٤٥١	٥١٠٤	١٦٥٥٥

الجدول (٣)

عدد طلبة كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية العام الأكاديمي ٢٠١١/٢٠١٠

اسم الجامعة	ذكور	إناث	مجموع
القدس المفتوحة	٧٠٦٤	٦٣٣٠	١٣٣٩٤
القدس	٢٠٦	١٥٨	٣٦٤
بيت لحم	٢٣٦	٣٧٧	٦١٣
الخليل	٣٥٥	٤٩٩	٨٥٤
بولتكنك	١٤١	١٤٨	٢٨٩
بيرزيت	٥٦٥	٧٤٨	١٣١٣
النجاح	١٨٣٩	١٣٢٩	٣١٦٨
الامريكية	١٣٤٤	٤٧٨	١٨٢٢
الأزهر	١٦٢٨	٧٥٦	٢٣٨٤
الاسلامية	١٥٥٨	١٠٩٣	٢٦٥١
الأقصى	٤٦٠	٣٣٨	٧٩٨
جامعة فلسطين– خضوري	٤١	١٠٤	١٤٥
جامعة فلسطين	٢٢٧	٤٨	٢٧٥
الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية	٣١	١٩	٥٠
كلية فلسطين الأهلية الجامعية	٢٤٧	١١٤	٣٦١
المجموع	١٥٩٤٢	١٢٥٣٩	٢٨٤٨١

يتضح من الجداول السابقة (الجدول ٢) و (الجدول ٣) أن جامعة القدس المفتوحة تحظى بثلث عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين من حيث عدد الطلبة، حيث بلغ عدد طلبة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية أكثر من ١٠ آلاف طالب وطالبة، في جامعة القدس المفتوحة العام الأكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وأن هذا الرقم ارتفع ليصل إلى ١٣٣٩٤ في العام الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١ ناهيك عن عدد الملتحقين في الجامعات الفلسطينية الأخرى المتمثل بـ ٥٩٩٢ طالب وطالبة في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وأن هذا الرقم ارتفع ليصل إلى ١٥٠٨٧ طالب وطالبة بارتفاع تجاوز ثلاثة أضعاف ممن ينتمون لكليات العلوم الإدارية والاقتصادية، أضف إلى ذلك الطلبة الذين يدرسون في الجامعات العربية والأجنبية من في التخصص نفسه، الذين سيضافون إلى الأرقام.وبالتالي عدم قدرة السوق المحلي والأجنبي على استيعاب هؤلاء الخرجين، وذلك بسبب غياب التخطيط على مستوى الدولة لمعرفة حاجة سوق العمل، ومقارنته بمخرجات التعليم العالي.ولهذا كان لجامعة القدس المفتوحة تجربة ريادية تم تطبيقها في ثلاث فروع تعليمية كبديل لمشروع التخرج التقليدي (إعداد بحث) العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، على أن يقوم الطالب مع مجموعة من زملائه بطرح أفكار ريادية تصلح لإنشاء مشروع صغير واختيار المناسب.حيث يتكون عدد أفراد المجموعة الواحدة من ٢–٦ أفراد يشكلون شركة حقيقية داخل الحرم الجامعي، بعد قيامهم بدراسة الجدوى الاقتصادية وتحديد المنتوج الذي سوف يتم إنتاجه، وذلك بعد وضع خطة تسويقية، وبناء الطاقم الإداري للمشروع/الشركة الذي يتكون من أفراد المجموعة، كل حسب اختصاصه (مدير مشروع، ومسؤول تسويق ومبيعات، ومسؤول إنتاج، ومسؤول مالي وعمال) .إذ يتم العمل وفقاً لدراسة الجدوى الاقتصادية، وفي النهاية يُنظم يوم تسويق ومبيعات على شكل بازار عام لعرض ما ينتج وتسويقه وبيعه.وبهذا يتم التعرف إلى مفهوم الريادة من الناحية العملية وتجربة الإطار النظري وممارسته من الناحية العملية داخل المشروع، وكذلك التعرف إلى كيفية القيام بالدراسة التمهيدية للمشروع، ومن ثم دراسة السوق واستراتيجيات التسويق الواجب اتباعها، ودراسة الجانب الفني للمشروع من حيث تخطيط الطاقة الإنتاجية، والتنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية، ودراسة الناحية المالية، وطرق تقدير الربحية، وإعداد كشف الأرباح والخسائر وطرق تقويم المشروع، ودراسة بعض الإجراءات القانونية للمشروع، وفي النهاية ممارسة إقامة مشروع صغير ذي طابع ربحي ببضع مئات من الشواقل كعملية متكاملة (as a process) والذي يمكن أن يخدم الطالب بعد التخرج بتوظيف نفسه ذاتياً بدلاً من وضع نفسه في قائمة العاطلين عن العمل إذا لم يحالفة الحظ في الحصول على وظيفة.

الطريقة التقليدية:

بشكل عام نستطيع القول إن كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات المحلية تتطلب من الطلبة إعداد بحث (مشروع التخرج) ، **يستطيع الطالب من خلاله التعرف إلى الآتي**:

١. آلية إجراء بحث ميداني يعالج مشكلة أو قضية أو أكثر ترتبط بمجال تخصص الطالب، من خلال:

أ. الرصيد العلمي للطالب طيلة فترة دراسته، ودراسة الأدبيات لمتعلقة المشكلة قيد البحث، والذي يستطيع الطالب من خلاله:

- تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها.
- تحديد طريقة البحث (المنهجية) .
- إجراء المقابلات الشخصية وبناء أدوات البحث.
- توزيع وجمع البيانات.
- التحليل والتعليق على النتائج.

التوصيات:

حقيقة هذا النظام المطبق بشكل عام سواء أكان في الجامعات المحلية أم في الجامعات العربية، ويشكل إعداد البحث عبئاً مالياً على الطالب قد لا يستطيع تدبيره، وفي الواقع الفلسطيني ونظرا للظروف الاقتصادية السيئة التي يمر بها هذا الشعب، فإن متوسط تكلفة إعداد بحث يبلغ حوالي ١٥٠٠ شيقل، **موزعة على الآتي**:

- مواصلات.
- تصوير استبانات، وكتب.
- طباعة وتجليد.
- تحليل إحصائي.

وكثير من الطلبة تنقصهم المنهجية العلمية الصحيحة في إعداد البحث على الرغم من تأهيل الطلبة بمساقات تسبق مشروع التخرج كمساق مناهج البحث العلمي، والإحصاء التطبيقي وغيرها من المساقات ذات العلاقة، إلا أن هناك فجوة بين النظري والعملي، مما

يؤدي لأن تكون نتائج البحث أحياناً غير مرضية نظراً لهذا النقص، وبعضهم يستعين بآخرين في إعداد البحث.ولهذا تم اقتراح تنفيذ تجربة على طلبة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة كبديل عن مشروع التخرج التقليدي بشكل مغاير، وفي الوقت نفسه لا ينقص الطالب منهجية إعداد بحث علمي.

تجربة الباحث وهو طالب في أثناء مرحلة الدراسة الجامعية الأولى:

لقد درست في دولة (الفلبين) ، ويمكن القول إنها دولة فقيرة، ومصدرة للعمالة الرخيصة إن جاز التعبير، على الرغم من أنها دولة لديها صناعات حديثة، وتقدم اقتصادي كبير إذا ما قورنت بالوضع العربي.فالتعليم العالي الفلبيني يتطلب من الجامعات (كليات التجارة) أن يدرس الطالب في مستوى السنة الرابعة مساقاً تدريبياً Practicum I & Practicum II، نظراً لكثرة الخريجين السنوي، المساق الأول تدريب ميداني في المؤسسات الحكومية والخاصة، وفي مطاعم الوجبات السريعة، أما المساق الثاني Practicum II فهو عبارة عن مشروع صغير يقوم به مجموعة من الطلبة طيلة فصل دراسي كامل، وكان المشروع الذي قمت به مع زملائي الطلبة آنذاك، عبارة عن شراء منتوج جاهز (مصنع) ، دُرست جدواه الاقتصادية، وأُعيد تغليفه ومن ثم تسويقه وبيعه.وهناك طلبة قاموا بإنتاج منتوجات بسيطة من مرحلة الصفر حتى التسويق والبيع.

تجربة جامعة القدس المفتوحة:

التصور المقترح لكليات العلوم الإدارية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني في تطبيق آلية جديدة كبديل عن بحث مشروع التخرج

الأهداف المتوقعة من تطبيق الآلية:

- العمل ضمن فريق واحد.
- تطبيق ما تعلمه نظريا في بعض المقررات بشكل عملي.
- إعداد جدوى اقتصادية.
- التوظيف الذاتي.
- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة و/أو من داخل فلسطين إلى خارجها.
- تنويع المنتجات.

- المنافسة.
- إدخال التكنولوجيا.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- وغيرها الكثير الكثير.

الآلية:

يتكون المشروع الواحد من طالبين إلى ستة طلاب كحد أقصى، برأسمال قدره ٢٠٠ إلى ١٢٠٠ شيقل كحد أقصى.يمر المشروع بمراحل عدة هي:

- **المرحلة الأولى/ الشهر (الأول من الفصل الدراسي)** :

يقوم طلبة المشروع الواحد بالتعاون مع مشرفهم بعصف فكري بهدف الاهتداء لفكرة تصلح لإقامة مشروع صغير ذي طابع ربحي لإنتاج سلعة ملموسة و/أو خدمة، على أن تكون الفكرة من الطلبة أنفسهم لا من المشرف، وضمن إمكاناتهم الفنية والمادية.

ومن ثم يتم الشروع بإجراء الدراسة التمهيدية للمشروع للتأكد من إمكانية تطبيقها، ومدى جدواها الاقتصادية ضمن الإمكانات المتاحة، وإذا كانت نتائج الدراسة التمهيدية مجدية بشكل مبدئي فتوزع المهمَات على أعضاء الفريق للقيام بدراسة السوق بشكل منهجي وفقاً لمناهج البحث العلمي، (وهذه الدراسة تعد بشكل منهجي كما هو الحال في البحث التقليدي) ، وهنا على الفريق البحث والتحري (سواء كان ذلك من خلال الأدبيات، أم المقابلات، أم الزيارات، والمشاهدة) **وفي هذه المرحلة (دراسة السوق) على أعضاء الفريق التعرف إلى**:

- وصف السلعة من حيث الحجم والتركيب النوعي والتجهيز الخارجي لها.

- وصف السوق، سواء أكان سوقاً محلياً أم خارجياً ومن هو المجتمع أو الشريحة من المجتمع التي سوف تتوجه إليهم السلعة أو الخدمة.وما عدد الأفراد في هذه الشريحة، وما مستويات الدخل الخاص بهم، وما التركيب الوظيفي والتعليمي والثقافي لهذه الشريحة (الزبائن المتوقعين) .

- الصفات الخاصة بالسوق التجاري (السوق) سواء أكان على شكل هيئات، أم مؤسسات، أو مصانع) الذي سوف تتوجه إليه هذه السلعة أو الخدمة.

- القدرة الاستيعابية للسوق الحالي والمستقبلي، معرفة حجم العرض الحالي، معرفة حجم الطلب المتوقع، وبالتالي تقدير الفجوة الإنتاجية، والبدائل المتوافرة ودرجة المنافسة بين البدائل.

جميع هذه النقاط توصل الطلبة إلى الاهتداء لتكوين استمارات تقيس مدى الحاجة للمنتوج الذي سيتم طرحه، (بحوث التسويق) وهذه الاستمارات تكون مصممة لتقويم المنطقة التي سيقام عليها المشروع، وأخرى تتعلق بدارسة السوق لقياس مدى الحاجة، ومدى الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع وأخرى تتعلق بدراسة الاتجاهات والآراء الخاصة بالزبائن المتوقعين، وعلى أعضاء الفريق الواحد في هذه المرحلة توزيع الاستمارات وجمعها وإجراء المقابلات الشخصية، ومن ثم تحليل النتائج والتعليق عليها، للتعرف إن كان هناك حاجة لهذه السلعة أم لا، (وجود طلب) .وتعد هذه الدراسة ناجحة إذا كان الطلب موجوداً ومجدياً اقتصادياً.

- **المرحلة الثانية/ الأشهر (الثاني والثالث من الفصل الدراسي)** :

بعد اتخاذ أعضاء الفريق قرار المضي قدما في دراسة الجدوى الاقتصادية، وأن دراسة السوق كانت مجدية من حيث حاجة السوق ضمن الإمكانات المتاحة، يقوم أعضاء الفريق بالدراسة الفنية للمشروع، وفي هذه الدراسة على أعضاء الفريق القيام بما يأتي: التحليل الفني للمشروع الذي يحدد ما إذا كان المشروع ممكناً من الناحية الفنية، حيث يتم التعرف إلى تكلفة الاستثمار الثابت المرتبط بالإنتاج مثل تكاليف الخامات والأجور المباشرة وغير المباشرة.وكذلك معرفة تكلفة بدء العمل مثل تكلفة العمل الإضافي، وتكلفة إعادة بعض العمليات، وتكلفة التصميم.«يتم وضع سلم أجور يقاس بساعة العمل توزع على أعضاء الفريق آخذا بعين الاعتبار التخصص والمهارات التي يتقنها بعض أعضاء الفريق».**وقبل قيام أعضاء الفريق بالتحليل الفني ينبغي عليهم توفير بعض المعلومات الآتية:**

- معلومات عن السلعة أو الخدمة المراد إنتاجها، ومواصفاتها ومستوى جودتها.
- معلومات عن السوق، ومنها المبيعات المقدرة من هذه السلعة أو الخدمة ومواقع الاستهلاك الكبرى من هذه السلعة أو الخدمة.
- معلومات أخرى مثل توافر رأس المال والعمالة "مساهمة أعضاء الفريق بالمال والعمل، ويمكن الاستعانة بأفراد آخرين ضمن سلم الأجور الذي يضعه الفريق".
- معلومات وبيانات عن السوق والطلب والمنتجات، التي تشمل:

- بيانات عن مواصفات المنتوج من الناحية التسويقية التي تتضمن: مستوى الجودة، ومواصفات التصميم، وكذلك المراكز التسويقية الرئيسة الحالية والمرتقبة التي على أساسها يتم تحديد خدمات التسليم، والرقم المقدر للمبيعات، ودرجة دخول الأسواق المتوقعة.

- معلومات وبيانات عن طرق الإنتاج البديلة والتكنولوجيا الملائمة، التي تشمل:

- البدائل المختلفة لإنتاج منتجات المشروع، وطبيعة التكنولوجيا المناسبة، وطرق الحصول عليها وتكلفتها.

- معلومات وبيانات عن مدخلات الإنتاج المختلفة، التي تُحدَّد من خلال:

- عملية التوصيف الكاملة للمنتج، وتحديد عملية التنفيذ من حيث هياكل الإنتاج وخطواتها، إذ تعتمد عملية تحديد المدخلات على الآتي:

- مدى توافرها.
- توصيفها.
- الزمن.
- العمالة.
- الأجهزة والمعدات.
- المرافق والخدمات الصناعية.
- وطبيعة المواد الخام.
- والمواد نصف المصنعة.

- معلومات وبيانات عن حجم المشروع، التي تمثل البيانات الخاصة بحجم المشروع، التي تشمل ما يمكن توافره من معلومات في أثناء إعداد هذه الدراسة وكذلك ما يمكن الحصول عليه من معلومات عن حجم المشروع من حيث:

- حجم الطاقة الإنتاجية.
- عدد أيام العمل وساعات العمل.
- الأجهزة والمعدات التي يمكن أن تحقق حجم الطاقة الإنتاجية المستهدفة.

- الحجم الملائم للمشروع التي من خلالها نستطيع تحديد حجم المشروع الذي يحقق نتائج اجتماعية واقتصادية وإمكانية المنافسة والاستمرارية وذلك من خلال فحص المؤشرات الآتية:

- معدل العائد على رأس المال المستثمر.
- الحد الأدنى لتكلفة الوحدة.
- نسبة المنفعة للكلفة.

- نسبة التكلفة إلى المبيعات.
- إجمالي الربح.

▪ آلية اختيار الموقع الملائم للمشروع.

▪ تخطيط الطاقة الإنتاجية، بشكل يلبي احتياجات العملاء من السلع أو الخدمات التي سوف ينتجها المشروع، على أن يُعبَّر عنها بشكل كمي (كمية الوحدات المنتجة خلال مدة من الزمن) فترة الإنتاج، وهنا هي الشهر الأخير من الفصل الدراسي.

▪ ويقوم فريق العمل بدراسة حجم المشروع من حيث مستوى الطاقة الإنتاجية المناسبة، وكذلك التسهيلات الإنتاجية المطلوبة، التي تتمحور حول تخطيط التسهيلات الإنتاجية على اعتبار أن تخطيط الطاقة الإنتاجية يعامل كنظام يتكون من مدخلات ومخرجات وعمليات وذلك على النحو الآتي:

- المدخلات: منتجات + حجم الطلب المتوقع + تصميم المنمتج + الرسومات + البيانات التسويقية والفنية.
- العمليات: تخطيط العمليات + تخطيط الأعمال الإجمالية + تخطيط بطاقات الآلات + تخطيط الاحتياجات من العمالة + المواد والتسهيلات.
- المخرجات: الطاقة الآلية المطلوبة + العمالة + المواد + التسهيلات الإنتاجية.

▪ تقدير التكلفة الاستثمارية للمشروع التي تتضمن قيام فريق العمل بالخطوات الآتية:

- تكاليف الإنشاء والتجهيزات.
- مصاريف التأسيس.
- مصاريف التشغيل للدورة الأولى.
- جميع المصروفات الواجب انفاقها حتى يُشغل المشروع خلال دورة الإنتاج والتسويق.

▪ التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية.

بعد قيام الطلبة (فريق العمل) بهذا التحليل الفني للمشروع، وبيان هل المشروع ذو جدوى من الناحية الفنية أم لا؟ وإذا كانت نتائج هذا التحليل مجدية اقتصاديا، فعلى فريق العمل المضي قدما في دراسة جدوى المشروع من الناحية المالية.

- **المرحلة الثالثة- بالتزامن مع الأشهر السابقة (الثاني والثالث من الفصل الدراسي):**

تعتمد هذه المرحلة بشكل أساس على حجم الأموال المتوافرة، والمتاحة للمشروع، التي تحدد أهم العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري، وهنا يجب تحديد مصادر التمويل وأكثرها ملاءمة لظروف المشروع، ومن ثم اختيار هيكل التمويل المناسب.

وتبدأ مرحلة التحليل المالي بقيام فريق العمل بالخطوات الآتية:

- تكون البداية بإعداد خطة المصاريف العمومية والإدارية التي تحتوي على جميع المصاريف التي لا تدخل في نطاق مصاريف البيع والتوزيع والإنتاج.
- تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع عن طريق تجميع البيانات التي تظهر في خطة المبيعات، التي تظهر في خطة المشروع وخطة المصاريف العمومية والإدارية.
- تقدير الاحتياجات المالية عن طريق تحديد كمية الأموال المطلوبة من مصادر خارجية، وما شكل التمويل ومصادر التمويل؟ ، (انظر ملخص الآلية- ومصادر التمويل) .
- إعداد قائمة الأرباح والخسائر المقدرة، بشكل يحتوي كل التكاليف المتضمنة في المشروع سواء أكانت تكاليف ثابتة، أم متغيرة، أم رأسمالية.
- إعداد التنبؤات بالتدفق النقدي من خلال إظهار التدفق النقدي الداخل والخارج للمشروع، وهل يتوافر لدى المشروع الرصيد النقدي الكافي لمقابلة التزاماته الثابتة.
- إعداد الموازنة التقديرية بشكل يظهر موقف المشروع في فترة زمنية معينة في حالة المشروع القائم، وإظهار ما سيكون عليه المشروع في حال المشروع الجديد.
- تقويم جدوى المشروع خلال التشغيل والاستثمار والتمويل للمشروع
- إذا كان المشروع يلبي متطلبات معايير قرار الاستثمار التي هي وسيلة للتقويم واتخاذ القرار الخاص بقبول المشروع أو رفضه، تحلل التنبؤات الخاصة بظروف التشغيل، وإذا كان ذلك غير ممكن يتم التوقف عن الاستمرار في اقامة المشروع، والبحث عن بديل آخر.
- قيام فريق العمل بالتنبؤات وبخاصة بظروف التشغيل من خلال التنبؤ بمدى مقدرة المشروع التنافسية.
- وفي نهاية هذه المرحلة، وبخاصة في أجواء عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تمر بها المنطقة، يقوم فريق العمل بتحليل سوات (SWOT) للكشف عن التحليل البيئي

الداخلي والتحليل البيئي الخارجي للكشف عن نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، كما على فريق العمل إجراء تحليل الحساسية للإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماذا يحدث لو انخفض السعر عن السعر المتوقع؟
- ماذا يحدث لو كانت حياة المشروع أقل من التقدير المبدئي لها؟
- ماذا يحدث لو تم إغلاق المنطقة لفترة زمنية معينة؟
- وإن لم يكن هناك ضرورة لتحليل الحساسية، هل يمكن القيام بالمشروع من الناحية المالية أم لا؟

وفي النهاية على فريق العمل إعداد التقرير عن الاستثمار المقترح، وذلك لإقناع الشخص أو الجهات الممولة بتوفير الأموال اللازمة والضرورية للمشروع.وهنا يكون فريق العمل قد خلص بدراسة جدوى المشروع، وبيان القرار الذي عليهم اتخاذه بعد تدبير الأموال اللازمة لإقامة المشروع.وفي النهاية يقوم فريق العمل بدراسة بعض الإجراءات القانونية لإنشاء المشروع، وهنا على فريق العمل التعرف إلى آلية إنشاء مشروع وتسجيله في الجهات الرسمية، وما هو الشكل القانوني للمشروع سواء أكان على شكل شركة توصية بسيطة أم شركة تضامن، ولا يعني هذا أن على فريق العمل تسجيل الشركة في الجهات الرسمية، وإنما يكون لديهم فكرة عن الإجراءات القانونية بعد التخرج، فيما لو اتخذ القرار بالاستمرار في الشركة وترخيصها.

- **المرحلة الرابعة– الشهر الأخير من الفصل الدراسي**

بعد استكمال إعداد الجدوى الاقتصادية ومتطلباتها، وتكوين المشروع، وتوزيع المهمَات، تبدأ فترة التسويق والإنتاج والبيع معا، إذ يقوم فريق العمل الواحد بإنتاج ما تم التوصل إليه وفقاً للجدوى الاقتصادية، وفي هذه المرحلة يتولى بعض أعضاء الفريق عملية التسويق والبحث عن زبائن لشراء منتوجاتهم.وبعضهم الآخر يقوم بعملية الإنتاج، وتسجيل العمليات المحاسبية.

- **ملخص لما يجب أن يقوم به الطلبة أثناء الفصل الدراسي**

بعد الاهتداء لفكرة المشروع من بين مجموعة أفكار، وإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وبيان إمكانية تنفيذ المشروع ضمن الحدود والإمكانات المتاحة للطلبة، عليهم اتباع الآتي:

- اختيار اسم للشركة، فعلى سبيل المثال إحدى فرق العمل قامت بإنتاج مراييل وفوط تستخدم في المطبخ، كان اسم الشركة Marayelco.

- تصميم شعار لهذه الشركة.

- من أفراد المجموعة يعيَّن مدير عام للشركة، ومن ثم مدير مالي وإداري، ومدير تسويق ومبيعات، ومدير إنتاج، وعمال.في هذه الخطوة بيان لخطوط السلطة والمسؤولية وتقسيم العمل، ولا يعني أن كلمة مدير تغني عن كونه عاملاً، ويمكن للفرد الواحد تولي أكثر من منصب في آن واحد، كأن يكون مدير تسويق ومالياً وعاملاً، تبعاً لعدد أعضاء فريق العمل في الشركة.

- تحديد سلم رواتب وأجور، وهنا على فريق العمل تحديد أجرة الساعة الزمنية، على سبيل المثال الأجرة تتراوح بين شيقل واحد إلى خمسة شواقل/الساعة. (الهدف منها تحديد رواتب فريق العمل، ومعرفة عدد ساعات العمل المنجزة من قبل كل عضو من أعضاء الفريق، وبالتالي مساعدة المشرف في أثناء تقويم علامة الطالب) .انظر آلية تقويم الطالب.

- تصميم فواتير ودفاتر يومية لممارسة العمليات المحاسبية واستخراجها في المشروع، ضمن مختبرات الجامعة، وبالإمكانات البسيطة المتوافرة.

- كون المشروع صغيراً وبرأس مال قليل، يتم التعاقد مع مشاغل خياطة للقص وإنتاج المنتوج بشكله النهائي، عوضاً عن شراء آلات. (وهنا وضمن الإمكانات المالية المتوافرة لكل مشروع، في أثناء الدراسة الفنية يقدَّر ثمن الآلات التي سوف يستخدمها المشروع من خلال أجرة استخدام الآلة فقط، وليس كثمن للآلة نفسها) ، كمثال آخر إنتاج آرمات تعريفية من الخشب، يتم التعاقد مع إحدى المناجر لقص الخشب مقابل أجر معين.

- على فريق العمل استخدام تكتيكات التغليف المناسبة Packaging والمضي قدماً في تسويق المنتوج (وهنا في الغالب يكون السوق هو طلبة الجامعة والأصدقاء والأقارب) علما بأنه يمكن تسويق المنتوج للسوق المحلي.

- في الشهر الأخير من الفصل الدراسي (فترة الإنتاج والتسويق) يتم العمل على تنظيم يوم مفتوح على شكل بازار لعرض ما توافر من منتوجات من أعمال الطلبة بهدف تسويقها وبيعها.في هذا اليوم توجَّه دعوى إلى أكبر عدد ممكن من مؤسسات البلد والأصدقاء والأقارب والشخصيات الكبيرة في البلد.

- وهنا أقترح على إدارات الجامعات حال تبني هذه الفكرة، أن توافر للطلبة قروضاً ميسرة، وبفوائد بسيطة جداً، على أن لا يتعدى القرض ٥٠ دينارا للطالب الواحد، يمكنه الحصول عليه من القسم المالي في الجامعة بعد تقديم الجدوى الاقتصادية وموافقة المشرف

عليها، ومن ثم التقدم بطلب للقسم المالي للقرض، وعليه تسديده بعد الإنتهاء من المشروع، الهدف منه ممارسة آلية الحصول على قرض والالتزام بتسديده مع ما يترتب عليه من فوائد، وهنا أقترح أن تكون نسبة الفائدة ٣٪، يتم اتلافها أو إضافتها لصندوق الطالب المحتاج. مما يحفز الطالب على أن يكون مشروعه مجدياً ويستطيع استرداد رأسماله، وبالتالي تسديد القرض.

بهذا يكون الطالب قد مارس فكرة إقامة مشروع صغير (As a process) بإمكانات بسيطة ومحدودة جداً، من خلال تطبيق ما قام به من دراسة لمقرراته خلال أربع السنوات، وهيأته لتوظيف نفسه في المستقبل.

وبذلك يكون الطالب قد جنى أكثر من فائدة في آن واحد، إذا ما تمت المقارنة مع مشروع البحث التقليدي، إذ في هذه الفكرة الجديدة ضمناً سوف يقوم الطالب بدراسة بحوث التسويق وفق منهجية البحث العلمي التي تشبه إلى حد كبير مشروع البحث التقليدي، ناهيك عن بقية الفوائد الأخرى التي يتعلمها الطالب من الناحية العملية والحقيقية، وما لها من مردود ايجابي سواء كان على صعيد التنمية الاقتصادية و/أو المساهمة في حل مشكلة البطالة المتفاقمة.

وهنا أؤكد أن الهدف من هذا المشروع لا يكمن في تخريج طلبة مهنيين و/أو تعلمهم مهنة ما، وإنما هو ممارسة العملية في إنشاء و/أو تطوير مشروع ما As a Process، فكثير من الطلبة الذين خاضوا هذه التجربة تنقصهم المهارة في إنتاج منتوج ما من الناحية الفنية، وبإمكانهم إنشاء المشروع، وبناء الجدوى الاقتصادية وحساباتها بناء على الاعتماد على آخرين في الإنتاج.وأكبر مثال على ذلك طبيعة المنتوجات البسيطة التي يمكن أن ينتجها الطلاب خلال هذه المشاريع.

وفي جامعة القدس المفتوحة، خاض هذه التجربة ٢١٠ طالب وطالبة في فرع جنين، و٩٠ طالباً وطالبة في فرع طولكرم، و١١٠ طالب وطالبة في فرع نابلس عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، وقد نجح حوالي ٢٠٪ منهم بفتح مشروع صغير لتوظيف نفسه وأهل بيته بعد التخرج.حيث كانت هذه المشاريع متنوعة مثل (فتح مقهى إنترنت، وتصليح وبيع أجهزة الهاتف النقال، وكفتيريا، وتسويق منتجات شركات كبرى وبيعها، ومحلات طباعة وتصوير، وإنتاج أشكال ومجسمات متنوعة من خشب الزيتون، وآرمات تعريفية وإعلانية، وتنسيق الزهور، وأدوات مكتبية مثل حاويات ورق، وحاويات أقلام، وحاويات ورق فاين، وحاويات قمامة

للمكتب، وحمالات هاتف ثابت، وبراويز وإطارات للصور، والأعشاب الطبية، وزيت الزيتون، وملابس الكشافة لطلبة المدارس، وإعادة تشكيل الملابس التالفة وتصنيعها، وغيرها.وكان أحد الطلاب الذين خاض هذه التجربة طالب اسمه "حسان فاروق الأحمد" الذي عمل ضمن فريق اختص بإنتاج المجسمات الخشبية من أشجار الزيتون، ليكمل المشوار، ويستمر في مشروعه لتسويقه في مدينة بيت لحم بعد تخرجه، والآن طور نفسه من صناعة المجسمات الخشبية ليصبح لديه فندق في جنين باسم فندق البوابة الشمالية North Gate Hotel.

آلية تقويم علامة الطالب في المشروع:

يقوّم الطلبة وفقا للأسس الآتية:

- مدى تحقيق المشروع للأرباح بشكل عام وفقا لمعطيات الجدوى الاقتصادية: ٢٥٪ من العلامة توزع بالتساوي على أفراد الفريق الواحد، وتوزع ٧٥٪ الباقية من العلامة كما يأتي:
- إنهاء المرحلة الأولى من المشروع: ١٥٪.
- إنهاء المرحلة الثانية والثالثة من المشروع: ٣٠٪.
- المرحلة الرابعة من المشروع ٣٠٪، توزع عليهم وفقا لساعات العمل بين أعضاء الفريق، وكذلك النشاطات الأخرى التي يقوم بها أعضاء الفريق، ومدى استخدام تكتيكات واستراتيجيات التسويق وفن البيع في المشروع.

التوصيات:

من واقع هذه التجربة، ونظراً لكثرة الخريجين من الجامعات المحلية والأجنبية من كليات العلوم الإدارية والاقتصادية، وتفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، ولتفادي سلبيات إعداد البحث التقليدي، **يرى الباحث بأن يضع بعض التوصيات الآتية:**

- **أولاً- للجامعات المحلية:**

- يُطبق هذا النموذج في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية.

- عقد ورشة عمل لعمداء كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات

الفلسطينية لمناقشة هذه الفكرة وتقويمها.

- عقد ورشة عمل لأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية حول الآلية المقترحة.

- من أجل خدمة فلسطين أولا على كليات العلوم الإدارية والاقتصادية تبني هذه الفكرة الرائدة التي تبني نظاماً اقتصادياً جيداً من خلال أفراد متعلمين، وتحد من مشكلة البطالة.وذلك من خلال تجريب هذه الفكرة بشكل جزئي وبخط موازٍ مع مشروع البحث التقليدي وتقويم النتائج فيما بعد.

- إجراء اتصال مباشر مع وزارة التعليم العالي للتنسيق بهذا الشأن.

- **ثانياً- للسلطة الفلسطينية:**

- تعيين أب شرعي يتولى قطاع المشروعات الصغيرة في فلسطين، سواء أعدها طلبة الجامعات أو بقية أفراد المجتمع لما للمشاريع الصغيرة من فوائد كثيرة.

- تحفيز الطلبة وبخاصة ذوي المشاريع القابلة للتطور على تشجيعهم وتقديم الدعم اللازم لهم.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

١. ماجد بدر، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني"، مجلة العمل، الأردن، ٢٠٠٣.

٢. نبيل سكر، "الاصلاح الاقتصادي في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠١

٣. منصور الأيوبي، دراسة حول ملاءمة خريجي التعليم العالي الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات العالمية ٢٠١٠.

٤. الزعنون واشتية، "البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية"، مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي/ جامعة المنصورة، ٢٠١١.

٥. عيسان، صالحة عبد الله، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مسقط، ٢٠٠٦ م.

٦. الترتوري، محمد، جويخان، أغادير: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، ٢٠٠٩

٧. محمود، سعيد طه، ناس، السيد محمد، قضايا في التعليم العالي والجامعي: دراسات تربوية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.٢٠٠٦.

٨. سويلم، عبد المجيد: مشكلات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، ٢٠٠٥

٩. العبيدي، سيلان جبران، التعليم العالي وسوق العمل في الجمهورية اليمنية، ورقة مقدمة لندوة حول منجزات الوحدة اليمنية التي تنظمها جامعة الحديدة ٢٠٠٦

١٠. الدليل الإحصائي السنوي، وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١٠–٢٠١١ لمؤسسات التعليم العالي الفمسطيني، رام الله، فلسطين.

١١. نبيل سكر، "الاصلاح الاقتصادي في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠١

١٢. سمير الجسر، ورقة عمل قدمت لورشة العمل حول "إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص " التي عقدتها وزارة التربية والتعليم العالي، المديرية العامة للتعليم العالي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

١٣. ناصر جاسم الصانع، محمد عدنان وديع، "التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Gallina, Andrea (2001) , "SME Contribution to the Creation of the Euro-Mediterranean Region", ERF Working Paper No.0106, Cairo: Economic Research Forum for Arab Countries.*
2. *JCC Secretariat, Windhoek, Feb.2002, Republic of Namibia*
3. *Teresa Arnold 1998, http:/ /www.aare.edu.an/98pap/abs98*
4. *Herman,J.L.&Herman, J.J. (2001) : Total Quality Managment (TQM) for Educational techology, 35 (3) ,14-18 Document reproduction service 200 (Knowledge Management Strategiees, Washington Microsoft Press,PP-407.*
5. *Dhillon, Navtej and Tarik Yousef (eds.) , Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East, Brookings Institution Press, 2009.*
6. *Estache, Antonio, Elena Ianchovichina, Robert Bacon, and Ilhem Salamon.2013.Infrastructure and Employment Creation in the Middle East and North Africa.Washington, DC: World Bank.doi: 10.1596/978-0-8213-9665-0.License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0*

ثالثاً ـ المراجع الإلكترونية:

١. http://www.frbatlanta.org/podcasts/transcripts/economicdevelopment/110425_Evans.cfm

٢. http:/ /www.worldbank.org/data/wdi2004

٣. http:/ /www.cipe-arabia.org/files/html/art0806.htm

٤. الكتاب السنوي لوزارة التربية والتعليم العاليالفلسطيني

http:/ / www.mohe.gov.ps

٥. مجيد بن محسن العلوي "المواءمة بين أنظمة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل" ٢٠١١، http:/ /arabthought.org/en/node/747

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣، كتاب فلسطين الإحصاء السنوي ٢٠١٣، رقم (١٤) ، رام الله، فلسطين.

٧. OECD (2006a) , The Athens Action Plan for Removing Barriers to SME Access to International Markets.http:/ /www.oecd.org/datao-ecd/4/17/37818332.pdf

٨. Ergas, H.and Orr, J. (2007) , SME Trends and Achievements.http:/ / www.telstrabusiness.com/business/ShowDoc?nodePath=%2FBEA+Re pository%2FResources%2FPress+Releases%2FPDF_SMETrendsAnd-Achievements//binaryandversionId=2

٩. Small and Medium Sized Enterprises Development Authority (SMEDA – Pakistan) (2007) , SME Policy 2007.http:/ /www.smeda.org/downloads/ smepolicy2007.pdf

١٠. United States International Trade Commission (USITC) (2010) , Small and medium-sized enterprises: Overview of Participation in US Exports. http:/ /www.usitc.gov/publications/332/pub4125.pdf

١١. Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME – India) (2010a) , Annual Report 2009/10.http:/ /msme.gov.in/MSME_AR_ENG_2009_10. pdf

١٢. Hall, C. (2007) , 'When the Dragon awakes: Internationalisation of SMEs in China and implications for Europe', CESI Forum, 8: 2.http:/ /www. ifo.de/pls/guestci/download/CESifo%20Forum%202007/CESifo%20 Forum%202/2007/forum2-07-focus5.pdf

١٣. Fernandez, E. (2010) , '2009 economic crisis: Lessons for Singapore SMEs.' Presentation to the ACRA Essentials for Business Seminar, Sin- .gapore, March

http:/ /www.acra.gov.sg/NR/rdonlyres/AD1D18F4-13B4-4D97-96F9-D90EC0548821/14522/03_DPINFO_EFB_24032010_Final_Commercial-Confidentia.pdf

١٤. EIM Business and Policy Research (2010a) , Internationalisation of European SMEs.

http:/ /ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/support_measures/internationalisation/internationalisation_sme_final_en.pdf